

والآلات مطبعية وقواب شمتو وخرط جميع ما يراد على مخرطة المدرسة وغير ذلك حرفة البحارة : مستعدة لصنع المناضد الافرنجية والخزائن والطبقة مع جميع ما يتعلق بالشغل المصري والبرلي والافرنجي كعمل ابواب وشبابيك مع تفرعاتها ورحالي لتلافيذ المدارس على الاصول الحديث وتصليح طنابر وعجلات ذات الميز و غير ذلك حرفة الاحذية : صنع جميع ما يلزم من احذية رجالية و نسائية وولادة و يوجد احذية جاهزة ايضا مختلفة الاجناس من يشرف بر ما يسره

حرفة الخياطة : خياطة جميع ما يتعلق باللبسة الرجالية والخاصة بتلاميذ المدارس والولادية حرفة المنسوجات : قفصان ، سزاول ، جوارب وغير ذلك من المنسوجات القطنية والصوفية

تحتاج ادارة استخبار الخط الحجازي الى مائة طن حطب زيتون مقطع باعداد الطول ٣٠ سنتيا وانقطر ٢٠ سنتيا وقد وضعت ذلك في المناقصة على اصول الظرف المذموم على ان تجري الاحالة الاولى يوم الخميس الواقع ٢٠ / ١ / ١٢١١ الساعة الرابعة زوالية والاحالة القطبية بعدد مئتين ٤٨ ساعة من ذلك ابتداء من يوم يوم الاثنين المذكور هذه المناقصة عليه لتدفع الاسعار التي يرد لها ضمن ظرف مضمون باسم مديرية الخط الحجازي العامة في محطة القنويات بعد ان يدفع عشرين ايرة عتايه

ذهبا للجزينة المحجازية قبل تاريخ ٢١ من الشهر المذكور وذلك برسم التأمين مدير استخبار الخط الحجازي العام ياسين الحراكي ينع دار في حماه ان عبد القادر موسى بالتأمين اهالي محلة سوق الشجرة بمحلة استدان من نجيب انا بن محمد انا الباكير البرازي مبلغا قدره اثنا عشر الف قرش و لقاء هذا المبلغ باعه يوما بالوفاء جميع الدار الكائنة بالمحلة المذكورة الملوحة المسدود لانه معلوم وقد اقتضت المدة والمديون لم يؤد ذنبه فلذا طرح الدار المذكورة بالزاد العلبي مدة خمسة واربعين يوما وقد جرت حالتها الاولى اعتبارا من تاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٢٠٠ وتلفت مدة الزيادة خمسة عشر يوما على ان يقبل الضم خمسة بالثمة فمن كانت له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابو لواء حماه وللدلال الحاج محمد بنجاح وعليه صار اعلان الكيفية

اعلان من دائرة طابو قضاء المسمية ان احمد وعبد و محمد ومحمد اولاد كريم الكرمان وسعد الدين ابن عبد الكريم الكرمان من قرية غياغب كانوا بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤ استدانوا مبلغ اربعين الف قرش صحيحة من امين افندي وتوفيق افندي العمري و لقاء ذلك تمادفوا فورا فراقا بالوفاء مع الوكالة الدورية ما هو جار بصرفهم من الاراضي بالقرية المذكورة خمسة حصص من سبعة حصص البالغ مجموع

ذلك ٢٣٥٠ دونم ضمن اثني عشر موقعا وارض وذلك بموجب سند معاينة بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٢٢٤ وبناء على مضي المدة وعدم تأدية الدين المار ذكره ووقوع وفاة احمد بن ولديه محيي الدين وخيرو و وفاة محمد بن اخواته المذكورين عبدو ومحمد ومحمد و جري اخبار المديونين المرقومين بواسطة هيئة الاختيارية اولا وثانيا وصار اعلان ذلك مرارا في جريدة العاصمة بالعدد ٢١ و ٦٥ و ١١٤ و ١٤٠ و ١٤٤ تاريخ ٢٤ مايس سنة ١٢١١ وفي ١ تشرين اول سنة ١٢١٩ وفي ٥ نيسان سنة ١٢٠٠ وفي ١٥ تموز سنة ١٢٠٠ وبسببه اغتسوس سنة ١٢٠٠ وكان لدى طرح المحصن المذكورة بميدان الزايدة قد تقرر مزادها الاخير على احمد انا ثلث سيف بدل وقدره احدى واربعون الف وخمسة مائة قرشا صحيحا وبما ان قد فهم موخران الشهادة الزائدة من هيئة اختيارية القرية المذكورة بان عبدو ومحمد اولاد كريم وسعد الدين بن عبد الكريم المرقومين بمزادوا محل اقامتهم فترفعوا لاداة االثقة من تملكات مزادة الاملاك المزمنة قد اعطى لهم مهلة شهر واحد لكي يقضونه بمحضروا او يحضروا من يثوب عنهم لاجل دفع المبلغ المذكور واذا لم يحضروا ولم يحضروا باقي الاشخاص المديونين المذكورين اجراء الاحالة القطبية الى الطالب الاخير وعليه صار اعلان الكفة

طبعة بمطبعة الحكومة القومية

يؤخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليك والامارات الرسمية خمسون قرشا سوريا بصورة مطبوعة ودرشات عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها سنة ١٣٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشا سوريا في الحاضرة و ٧٥ قرشا داخل البلاد السوري ٩٠ قرشا سوريا في الخارجها ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة قرش سوري

دمشق : الخميس ٨ صفر سنة ١٣٣٩ تصدر مرتين في الاسبوع و ٢١ تشرين الاول سنة ١٢٢٠

قرارات مجلس الشورى

صورة قرار مجلس الشورى المؤرخ في ٧ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ ورقم ٧/٣ في الشعبة الثانية لمجلس الشورى فى القدس والعمل بموجبها في دوائر حكومتها دمشق وتلى اعلام الطابو المؤرخ في ٢٨ ايلول سنة ١٢٠٠ ورقم ٢١٠ ومفاده ان البلاغ العام الوارد اليه من امانة الطابو المؤرخ في ٣ مايس ١٢٢٤ ورقم ٣١٤/٢٧٤ يصرح بان الحاكم الشرعية ممنوعة من تنظيم جميع الوكالات المختصة في بيع او شراء اموال غير المنقولة وفقا لاحكام قرار اصول المحاكمات الشرعية ولهذا فان دوائر الطابو لا يمكنها اجراء بمعاملة الفراغ استنادا الى حجة الوكالة المذكورة الصادرة من المحكمة الشرعية في القدس على انب القوانين التركية ما يرحت معمول بها في القدس وفي الشام بيدان الحاكم الشرعية لها سلطة تفوقها عقد جميع الوكالات المذكورة وذلك فان مدير الطابو الموما اليه لا يستطيع قبول الوكالة الآتية الذكر ولدى المذاكرة

بين ان البلاغ العام المؤرخ في ٣ مايس سنة ١٢٢٤ يقضي بمنح الحاكم الشرعية من تنظيم جميع الوكالات المائدة الى بيع او شراء الاموال غير المنقولة ودوائر الطابو لا يمكنها اجراء بمعاملة الفراغ استنادا الى جميع الوكالات الصادرة من الحاكم الشرعية بعد التاريخ المذكور ولا كانت الحاكم الشرعية على الاطلاق ليس لها سلطة قانونية تفوقها تنظيم الوكالات المذكورة وكانت الوكالة البحوث عنها صادرة من المحكمة الشرعية في القدس خلافا للاصول

فذلك تقرر بالاتفاق رد الطلب الواقع ولزوم العمل في دائرة الطابو بموجب البلاغ العام المؤرخ في ٣ مايس ١٢٢٤ ورقم هذا القرار الى الهيئة العامة لأجل تدقيقه وتصديقه

(صورة قرار مجلس الشورى المؤرخ ١٤ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ ورقم ٤٥/١) تلى في الهيئة العامة لمجلس الشورى القرار الصادر من الشعبة الثانية المؤرخ في ١٠ / ١ / ١٢٠٠ ورقم ٦٢/٣ وملخصه ان موسى الادي الشامي يطلب اجراء بمعاملة فراغ بموجب حجة وكالة صادرة من

هكذا عنه الشامل

المهكمة الشرعية في القدس وان مدير الطابو في المركز لا يجوز اجراء المعاملة المذكورة بداعي ان الهاكم الشرعية بمنوعة من تنظيم حجب الوكالات المختصة بهج الاموال غير المنقولة او بشرائها مستنداً في ذلك الى بلاغ امانة الطابو المؤرخ في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٤ وان الشبهة الموقوفة عليها قررت بالاتفاق رد طلب المستندي ولزوم العمل في دوائر الطابو بموجب البلاغ المذكور والسبب المذكور تبين ان قرار الشبهة موافق للقانون والاصول فلها ان تقرر التصديق عليه ونفهم المستندي كيفية ذلك ***

صورة القرار الصادر من الشبهة الاولى لمجلس الشورى، بتاريخ ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ورقم ١٣١/٢

تلي في الشبهة الاولى لمجلس الشورى الاستدعاء للرفع لرئاسة الوزراء جوقيس بطريك الروم الكاثوليك وتوقيص مطران السريان المؤرخ في ٣ ايلول سنة ١٩٢٠ وملخصه: ان الفقرة الموقوفة من المادة الثالثة من قانون الاشخاص الحكيمة تميز تصحيح قيد المقارنات الموقوفة المائدة للمؤسسات الخيرية على ان يكون ذلك التصحيح معقوفاً من رسوم الطابو وان مدة العفو المذكورة جرى تجديد اكثر من مرة في زمن الحكومة السابقة ثم ان مجلس الشورى الموقر ابرم قراراً مؤرخاً في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٠ ورقم ١٢٥١ (١٢٥١) مدد فيه المدة المذكورة لسنة اشهر ولكن

المستندي لم يراجها في خلال هذه المدة الاخيرة دائرة الطابو لاجل تصحيح قيد المقارنات المائدة لمؤسساتهم الخيرية وان عدم المراجعة كان ناشئاً عن مواعيد مشروعة ولذلك يطلبان الآن تمديد تلك ادة سنة اشهر ايضاً ليشملهم ذلك العفو ويحتسبوا في خلالها من تصحيح تلك وتليت الحشية المسطرة من قبل مدير الطابو في الصحة المؤرخة في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ورقم ٣٠٤) ومفادها ان الحكومة العربية السورية كانت مدت مدة العفو الجعوث عنها لسنة اشهر اعتباراً من تاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٩١٩ وان المديرية قد اجرت كل التسهيل الممكن اجراءه لمن راجعها من الطوائف بشأن ربط المقارنات المائدة للمؤسسات الخيرية بالطابو وان المستدعين لم يراجعاها في خلال المدة المذكورة لاعذار مشروعة وان العدل يقضي بتسجيل ذلك العفو بقبية الطوائف التي لم تراجع الآن ولها ان يرتأي المدير الموما اليه اجابة طلبهما وتديد المدة المذكورة لسنة اشهر على شرط ان تراجع القوانين الموضوعة والاصول المتخذة بذلك الشأن ولدى المذاكرة والتدقيق تبين ان المجلس كان قرر تجديد مدة العفو الى ستة اشهر اعتباراً من تاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٩١٩ وبما ان المدة المذكورة قد مضت وصر على ختامها سبعة اشهر ايضاً فاصبح لا يجوز تجديد تلك المدة مرة اخرى ولكنه لما كان بعض اصحاب المؤسسات الخيرية لم يستفيدوا من

ذلك التمديد لاعذار شرعية حالت دون مراجعتهم دائرة الطابو والاستفادة من مدة العفو مثل غيرهم وكان العدل يقضي بتسجيل ذلك العفو للمؤسسات الخيرية المذكورة فلما يستحسن المجلس وضع القرار الآتي:

ان جميع المقارنات المتكاثرة ضمن القصبات والقرى المماثلة للمؤسسات الخيرية والتي ما برحت مقيدة في دوائر الطابو بهاء مستعارة اذا جرى نقلها من الاسماء المذكورة الى اسم المؤسسات الخيرية في مدة شهرين ونصف اعتباراً من ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ الى غاية كانون الاول سنة ١٩٢٠ فلها ان تقرر من الطابو فقط وتكون تابعة لرسم تصحيح القيد وتغن اوراق الطابو وطوايبها والرسوم السنوية التي صرحت بها المادة الخامسة من قانون الاشخاص الحكيمة ولكافة الاصول والقوانين المرجعية بذلك الشأن على ان يرفع هذا القرار للهيئة العامة لاجل تدقيقه

صورة القرار الصادر من الهيئة العامة لمجلس الشورى بتاريخ ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ورقم ٤٤/١

الي في الهيئة العامة لمجلس الشورى الشورى القرار الصادر من الشبهة الاولى المؤرخ في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ورقم ١٣١ وملخصه:

ان بطريك الروم الكاثوليك ومطران السريان يطلبان تجديد مدة العفو عن رسوم الطابو ستة اشهر ايضاً ليتمكنوا في خلال هذه

المدة من تصحيح قيد المقارنات الموقوفة المائدة لمؤسساتهم الخيرية. وان مدير الطابو يوافق على طلبهما. ولكنه لما كان المجلس قرر سابقاً تجديد مدة المدة الى ستة اشهر اعتباراً من تاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٩١٩ وقد انصرفت المدة المذكورة ومضى على ختامها سبعة اشهر ايضاً واصبح لا يجوز تجديد مدة اخرى وكان بعض اصحاب المؤسسات الخيرية لم يستفيدوا من ذلك التمديد لاعذار شرعية حالت دون مراجعتهم دائرة الطابو كما افاد بذلك المدعيان ومدير الطابو فلها ان تقرر الشبهة الموما اليها وضع القرار الآتي:

ان جميع المقارنات المتكاثرة ضمن القصبات والقرى المماثلة للمؤسسات الخيرية والتي ما برحت مقيدة في دوائر الطابو بهاء مستعارة اذا جرى نقلها من الاسماء المذكورة الى المؤسسات الخيرية في مدة شهرين ونصف اعتباراً من ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ الى غاية كانون الاول سنة ١٩٢٠ فلها ان تقرر من رسوم الطابو فقط وتكون تابعة لرسم تصحيح القيد وتغن اوراق الطابو وطوايبها والرسوم التي صرحت بها المادة الخامسة من قانون الاشخاص الحكيمة ولكافة الاصول والقوانين المرجعية بذلك الشأن ولدى المذاكرة لقرار بالاتفاق تصديق هذا القرار ورفع له لاقام رئاسة الوزراء حتى اذا حاز لتبنيها القبول وجرت المصادقة عليه فنهر احكامه نافذة من تاريخ نشره وتبقى مرجحة حتى غاية كانون الاول سنة ١٩٢٠

تعليمات التحصيل في فرنسا

المادة ١ - ينبغي ان يكون الطالب مكفولاً بالمال قدراً او بالمقار فاذا عبت بشرط من الشروط المبينة ادناه وجب عليه ان يؤدي للعارف ما انقثت عليه في خلال التحصيل مع فرائد النفقات وهذه هي الشروط

(أ) اذا ترك التحصيل

(ب) اذا لم ينجح في تحصيله مدة سنة واحدة وكان السبب في عدم نجاحه اهماله او كدله بحسب ما يبي في تقرير المفتش

(ت) اذا امتنع بعد التحصيل عن الخدمة في اي محل تتيه له الحكومة براتب يبلغ حده الادني من خمسة عشر ديناراً فما فوق ذلك

(ث) اذا بين المفتش في تقريره ان الطالب لا يمكنه الدوام على التحصيل لسوء اخلاقه

المادة ٢ - يجبر الطالب على الخدمة بعد التحصيل مدة عشر سنين

المادة ٣ - ينبغي للطالب ان يكون متقناً اللغتين العربية والفرنسية قادراً على الترجمة من احدى هاتين اللغتين الى الاخرى

المادة ٤ - ينبغي للطالب ان يؤدي شخصاً عن مبادئ الفن الذي يرغب في تعلمه بحيث يظهر قابليته لدروس هذا الفن هذا اذا لم تكن ثابتة اعليه لدى مجلس معارف الكبير

المادة ٥ - ينبغي للطالب ان يكون مجتهداً وساحب اخلاق حسنة

المادة ٦ - ينبغي للطالب ان يكون صحيح البنية

المادة ٧ - ينبغي للطالب ان يطعم اواصر المراتب الذي تتيه الحكومة

المادة ٨ - يهد بمراقبة هؤلاء التلاميذ والاشرف على سيرهم لائس تتمتع الحكومة السورية

المادة ٩ - يجب على كل طالب ان يكتب لراثة المعارف في رأس كل شهر خلاصة ما درسه وذلك في اللغتين العربية والفرنسية وان يصدق على هذه الخلاصة مدير المدرسة او الاستاذ الذي يأخذ عنه التعلم ويصرح في الكشف عن درجة استعداد التلميذ للفن الذي يدرسه

المادة ١٠ - في السنة الاولى تتوخى وزارة المعارف ان تكون الدوام التي ينبغي دراستها هي:

علم الآثار، علم الاقتصاد والمالية، علم التاريخ والجغرافيا، فن التصوير والرسم، فن الموسيقى

المادة ١١ - يخصص في السنة الاولى اكل من هذه الفنون طالب واحد فقط

المادة ١٢ - يحتم على الطالب ان يكون خريفاً من احسدى المدارس الدالية وعلى الاقل من مدرسة (ليسه) سلطانية

المادة ١٣ - ان يكون سنة فوق العشرين

المادة ١٤ - ان يعد متقبلاً من وظيفة اذا كان من مستندي الحكومة

هذه امة العمل

بثينة خصوصاً لما وليتها وتسببها بالمال المار
ذكرنا الناشئة عن هذا التفاح وعلى خيول
بلادكم عملاً لما يسد من ذلك من الضرر
الخطيرة في ضياع أسلحة الجيد العربي بسد
نسل تنوالة في المستقبل حتى تدرن سيلة
حاجة لجلب خيول من ١٠٠٠ ج لا اصلاح
جنس خيوطا بسد ما كانت هي منشأ لهذا
النسل النجيب وبذلك الجناية الكبرى على
خيولنا العربية وقد اعترض انظر والسلام

بيان للهامين
من وزارة المدلية

يطلب من الذين يتماطون منه الهامة
او يودون السخول في هذا السلك من قيدا
مهادم في الامانة المخصوص في دائرة المدعي
العام بدمشق وفقاً للاعلان السابق
الذي نشر في ٧ تشرين اول سنة ١٩٢٠
ان يراجعوا في مهلة اسبوع من تاريخ نشر
هذا الاعلان دائرة الادعاء العام بالشارع
انتخب كل منهم عشرة اشخاص من القيدة
اجامهم سيلة الدفتر المذكور بعد اطلاعهم
عليها وذلك لاجل تأليف لجنة قانونية من
اشخاص عن مجوزون الاكثرية يمثل
الحاميين امام اللجنة المشككلة للنظر في ادوز
الهامين واعطاء الرأي في جميع المخصوصات
التي تطلب منهم بهذا الشأن على ان يكون
الاقتاب المذكور بالرأي المتفق ضمن طارف
محرم مرتفع عليه من قبل المنتخب ويسلم
لمدعي الاستئناف السام والذي يتأخر عن

تقديم انظر المذكور ضمن المهلة المعنية فليس له
حق الاعتراض على تشكيل اللجنة المذكورة

استرداد المنوب
ورد للداخلية من رئيس الوزراء مانعه
علنا من تقرير قيادة الترك العامة
المؤرخ ١٧ الجاري انه استرد من قرية اغفل
بجوراث من منوبيات اهالي خبب ٣٤٢
رأس غنم و٦ رؤوس موز من اهالي تينة
١٠٣ رؤوس غنم و١٦٣ رأس موز و٨٩
رأس بقر ومقدار من الاثاث البيتي كخشب
ونحاس وسجاد وبسط و ١٩٦ ليرة مختلفة
النوع ومن منوبيات اهالي شقرة ٤٩ بقرة
و ٥ عجول وبغل واحد و ٣٣٩٨ مدا حبوبا
متنوعة ومقدار يسير من الملاحف والبسط
والسجاد

الى الضباط

ورد من وزارة الحربية ما يلي :
على الضباط غير السور بين الذين
اقبلوا من خدمة الجيش ويدعون الإقامة
والوطن في دمشق منذ زمن طويل وهم
" ن استنداهم في الوظائف او احالهم
على التقاعد اسوة بابناء سورية الاصاين ان
يستحصل كل منهم على مضبطة من مجلس
ادارة اللواء تحتوي على الايضاحات الآتية :
اولاً - بيان العلاقات التي تدل على
توطنهم مثل التأهل والتملك وغير ذلك من
الاسباب القانونية

ثانياً - مدة اقامتهم وتوطنهم في هذه
المنطقة حصراً وبدون انقطاع
ثالثاً - الاسباب التي ادت لقطع
علاقتهم من بلادهم وتوطنهم في هذه المنطقة
رابعاً - اخراج قيد مسكنهم بصورة
مكاملة من دفتر سجل الاساسي للنفوس
وبراجع بهذه المضبطة لتاريخ ١٠
تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ الشعبة الاولى من
وزارة الحربية ومن كان استحصل قبلاً على
مضبطة من المجلس المذكور وهي محفوظة في
الشعبة المذكورة ينبغي مراجعته للشعبة
حامل رقم وتاريخ اوراقه ومن لم يستحصل
على مضبطة او لم يراجع في هذه البرهة
لا ينظر لدعواه بعدها فلاجل ان يكون
ذلك معلوماً لدى الجميع اذبح ذلك

جاء للطلوبات من متصرفية الرز
ما يأتي :
بناء على امر وزارة الداخلية قد تشكلت
في دائرة متصرفية الرز لجنة لتدقيق الاوراق
والضباط المتعلقة بالوسائط الثقيلة التي اخذها
الجيش السوري ولم تدفع ثمنها لاصحابها فن
كانت لديه مثل هذه الاوراق فليات بها
الى اللجنة المشار اليها من الساعة اعشرة الى
الساعة الثانية عشرة فوالية من يدي الاثنين
والخميس من كل اسبوع

ورد من المستدير العام للبريد والبرق
للمطبوعات ما يلي :

الطبعة على ما جاء في جريدة سورية
البلدية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٠ رقم ٤٤٢
والنشر رقم ٢١٨٣ وفي ١٨/١٠/١٩٢٠
فيما يتعلق في تنظيف المستودع والطوايع
المنظمة على الكواشين (السجلات) القديمة
وبان القفقات جارية بهذا الشأن من قبل
حضره مفتش المالية ولا يد من نشر نتائجها
على صفحات الجرائد جزاء العسقي ونزها
ليرى في الجرائد المحلية لزوم انتظار النتيجة
للشخص حراً على شرف الادارة وثقة ارباب
الصالحيات

اسمار السحب على باريس
يوم ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٠
٢١ ٣١ ليرة الانكليزية بالفرنكات
٢١ ٢١ - المصرية -
٢٠ ٢٧٢١ - المصرية بالقرش السوري
٥١ ٣٦١ - السورية بالقرش المصري

أحكام استئناف الجواز
بشيخة الهاكة الجارية بمادة اخذ مائة
ليرة الانكليزية من محمد سعيد الحايك
وساعدته باحالة كية من الخطة الصدية
بين مجلس دون ان يتوصل لذلك بالشروط
القانونية وتسببه لفسر اربعة آلاف مجيدي
على بيت المال وفيما استند اليه ايضاً من انه
لم يستودعي الخطة الكائنين في قبضة درعا
بدون امر من الحكومة حال كونهم محتومين
من قبلها وايضاً اخذ بعض مفروشات من

الدائرة الرسمية الدارة وتنظيم ورقة مزايده
ليوم خميساء وغاية عشر كيلو حنطة الذي
ظهرت في المستودع ثم كتبه بذلك بسند ان
بلغ سعر الكيلو فيس على الطالب خمسة
واربعون بارة وتنظيم ورقة غيرها حيث باع
بموجبها الكيلو بخمسة وعشرون بارة : يب
بذلك خسارة بيت المال وخالف احكام
انقانون ويده ثمانية آلاف كيلو وكسور
من القرة الموجودة في مستودع الاعاشة
بدرعا الى محمد سعيد الحايك بدون اعلان
كيفية مزايدها وايضاً شرائه غاراً بثلاثة
وثلاثون ألفاً وقيدتها بدائرة الواردات بشرة
آلاف قرش راجح ثم كنه يد ابو الفرج
افندي رئيس كتاب الضرائب عن العمل
لا سباب لا استنزى ذلك ولم يودع اوراقه
التحقيقية الى مجلس الادارة حسب الاصول
وايضاً حفظ اوراق التحقيق الذي نظمها
بحق الجباة ولم يرسلها الى المجلس المذكور
المستند كل ذلك الى السيد مصطفى المنفي
مناسب لواء حوران سابقاً وفيما استند الى
المظنون عليه انشالي محمد سعيد الحايك من
جمله فساداً في نظام المزايدة اقاماً لرقائبه
ظهر من شهادة الشهود، فزلكته والتحقيقات
وفرار المظنون عليه حتى الآن انت السيد
مصطفى استعمل الخيلة والدسياسة فيسدل
قائمة المزايدة التي تنظمت لبيع خمسية وغاية
عشر كيلو حنطة التي ظهرت في المستودع
بعد ان بلغ فيها سعر الكيلو خمسة واربعون
بارة ونظم ورقة غيرها وباع الكيلو بخمسة

وعشرون بارة بسبب بذلك ضمراً على
خزينة الحكومة وقد ثبت ايضاً بشهادة كل
من خليل بن بكري ظاظا وابو الخير افندي
عاشق ورجون بن حليم البوشي ان المتهم
المروا اليه اخذ ايضاً مائة ليرة انكليزية من
المانيون محمد سعيد الحايك لقاء اسائه كية
من الحبوب الى عمده شمن بن بن بدون ان
يعان كيفية مزايدها ويعمها حسب الاصول
وقد اضاع بذلك اربعة آلاف مجيدي غير
بيت المال وفتح مستودعي الخطة المظنومين
من قبل الحكومة وحجب يمتوا على حنطة
اختلف بها بين الحكومة ومحمد سعيد الحايك
واخذ لداره بعض مفروشات الد
وقد اشترى داراً في درعا حسن
سيفر بثلاثة وثلاثين ألفاً وقيدتها بدائرة
الواردات بشرة آلاف قرش وكف يد ابو
الفرج افندي رئيس كتاب الضرائب عن
العمل لا سباب لا استنزى ذلك كما انه حفظ
الاوراق التحقيقية التي نظمها بحق الجباة دون
ان يرسلها مع اوراق ابو الفرج افندي الى
مجلس الادارة وبان ثمانية آلاف كيلو القرة
المظنون عليه محمد سعيد الحايك بدون ان
يعان كيفية مزايدها ويعمها حسب الاصول
ودون ان يستحصل على قرارها سيلة مجلس
الادارة مكثفاً بالشارة وكيل التصرف
بالاحالة ووضع في جيب اخذته الا بالردج
من الخطة المتفنة غير الخطة الموجودة
مستودع مجنون فاهفل مجلس ادارة القواد

هكذا منه اصل